نحو بناء سياسة تنموية بشرية متكاملة على مستوى محور طنجة-جاكرتا

د/شعيب شنوف
د/شعباني مجيد
جامعة بومرداس

الملخص :

نتناول من خلال هذه الورقة البحثية رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة ،الدراسة تدور حول محاولة بناء سياسات تنمية بشرية متكاملة على مستوى محور طنجة-جاكرتا والتي أغلبها بلدان إسلامية،و من خلال مشكلة الدراسة التي تتناول إشكالية تنمية الموارد البشرية في هذه البلدان،وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الاجتماعي في التنمية المستدامة ، وخلصت الدراسة إلى حتمية بناء سياسة تنموية متكاملة تهتم بالعنصر البشري لبلدان محور طنجا-جاكرتا

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري،الاستثمار الاجتماعي.

Abstract :

This paper speaks human capital in an economical knowledge, and from the problem raised in this study, we treats the human development problem in the Islamic countries (axe Tanger- Djakarta). The aim behind this paper is show the importance of the social investisment. Then from the different parts we came to the conclusion that we must unify the different politics of the human capital in the Islamic countries

Keywords: human capital, social investisment

مشكلة الدراسة

إن المشكلة التي تطرح بالنسبة للبلدان النامية ليست مشكلة اقتصادية بالمفهوم الضيق للمصطلح و لكنها مشكلة نفسية و ثقافية قبل أن تكون اقتصادية،لأن التنمية حاليا محدودة بمجال جغرافي و هي تعكس مجالا ثقافيا معينا،فالتنمية بمفهومها لدى البلدان العربية هي المادة و التكديس–في الواقع العملي– و هي تنمية قاصرة لان المنهج المستخدم في عملية التنمية يتضمن عالم الأشياء و عالم الأشخاص و كان ينقصه البعد الخاص بعالم الأفكار. فالواقع أن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره الخاصة الموجهة لا يمكنه أن يصنع إنتاجه الاستهلاكي و لا أدواته الخاصة بالتجهيز،إن العملية الاقتصادية ليست مجرد أموال و خبرة و تنظيم بل هي قبل ذلك ترتبط بأجهزة نفسية في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في الخطط وهو الذي ينفذها وهذه المعادلة كما يرى مالك بن نبي ليست من المعطيات البسيطة التي تجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نشتريه و لكنها شيء يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين الفرد و ثقافته هذا الجانب التربوية الذي تنقص الفرد على مستوى البلدان العربية.

أهمية الدراسة

من الثابت بعد كلِّ دراسة وبحث أنّ مشكلة تعاملنا مع معضلة رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة،ليست مشكلة معلومات ناقصة،فقد تراكم كمٌّ ضخم من المعلومات،ولا هي مشكلة تنبؤات مستقبلية،فقد تواجدت مضامين الدراسات المستقبلية،لكن دون الاستفادة منها بالشكل المطلوب.إنَّ المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية توظيف حصيلة المعلومات المتراكمة والدراسات المستقبلية،من أجل التوصُّل إلى مخططات بعيدة المدى في التنمية البشرية،وخدمة سياسات التنمية وتحقيق الحركية الاقتصادية المطلوبة.بناء على ذلك تكمن أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوع التنمية البشرية ،وهي محاولة للإجابة على مشكلة الدراسة،بالإضافة إلى زيادة اهتمام الباحثين بالتنمية البشرية ،وضرورة بناء سياسات تنموية بشرية متكاملة للبلدان الواقعة على محور طنجة–جاكرتا،على اعتبار أن أغلب هذه البلدان سلامية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية رأس المال البشري والاستثمار الاجتماعي

وبناء نظام للمعلومات متكامل لبلدان محور طنجة-جاكرتا يمكن أن يساعد على توحيد بلدان هذا المحور.

فرضية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة،فقد تم الاعتماد على الفرضية الأساسية الآتية: إن الحركية الخاصة بالتنمية عموما ليست هذه النظرية أو تلك ،بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

منهج وأدوات الدراسة

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصف التحليلي،و المنهج الإحصائي،أما أدوات الدراسة فتكمن في مجال الاستفادة من الدراسات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب التي تناولت موضوعات التنمية البشرية عموما.

أولا – الإطار النظري و الدراسات السابقة

1-الدراسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضع ويمكن الاشارة الى الأتي: دراسة علي عبد الرازق جلبي[1] 2008 ،دراسة فريد خليل الجاغوني[2] 2009،دراسة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [3].

2-الدراسات المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية :هناك جملة من الدراسات التي تناولت الموضوع منها على سبيل المثال لا الحصر :دراسة علي فاضل جابر 2007[4] ،دراسة طلال أبو غزاله2005 [5] ،دراسة لعيبي هاتو خلف البوعلي 2011[6].

3-<u>مساهمة الدراسة</u>: ماذا يميز هذه الدراسة عن سابقاتها؟

في الحقيقة لم نأت بجديد من خلال هذه الورقة ،ولكن هي محاولة لتجديد وإعادة قراءة لبعض الأفكار التي كان قد طرحها مالك بن نبي من أجل بناء اقتصاد موحد لبلدان القارة الأسيوية من جهة،وبلدان القارة الافريقية من جهة ثانية،وبالتحديد البلدان الواقعة على محور طنجة-جاكرتا والتي أغلبها بلدان اسلامية،سمها مالك بن نبي بلدان القارة الاقتصادية الجنوبية،وبالمقابل وجود القارة الاقتصادية الشمالية وهي البلدان الواقعة على محور واشنطن-موسكو

لماذا مالك بن نبي؟ لأن النخب عندنا تتكلم و تطالب بالحقوق – الاستهلاك- و مالك بن نبي يركز عن الواجبات –الإنتاج- على اعتبار أن الحق هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب...أهل الاختصاص يتكلمون عن مشكلة أعراض ومالك بن نبي يرى أن المشكلة مشكلة حضارة،الناس منشغلون بشراء منتجات الحضارة الغربية ومالك بن نبي يتكلم عن

كيفية ركوب الحضارة...الاقتصاديون عندنا يتكلمون عن الاستثمار للوصول إلى التنمية ومالك بن نبي يتحدث عن التنمية للوصول إلى الاستثمار...والسؤال العملي هو:لماذا الاهتمام المتزايد بمالك بن نبي ؟ ماذا يمكن أن يقدم لنا مالك بني اليوم؟ كيف يمكن تجديد أفكار مالك بن نبي الاقتصادية والاجتماعية وإسقاطها على الواقع لمواجهة تداعيات و إفرازات العولمة؟كيف نحقق النهضة الاقتصادية..و كيف نقيم التنمية...؟[7]

4- محور طنجة-جاكرتا : في إطار التحليل العميق لجذور الأزمة التي تتخبط فيها بلدان المحيط قابلة مالك بن نبي بين محورين ،محور واشنطن – موسكو من جهة وبين ومحور طنجة – جاكرتا من جهة ثانية،وعرف الأول بنفسية القوة وعبر عنه الثاني بلفظ البقاء،ومن الناحية الاقتصادية أطلق على الأول محور الصناعة أو القارة الاقتصادية الشمالية وعلى الثاني محور المواد الأولية أو القارة الاقتصادية الجنوبية. [8]

ثانيا- الاستثمار الاجتماعي شرط أساسي للتنمية

1-مفاهيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية :وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية،حيث يُرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم.أما منظمة العمل الدولية فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطّى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية.[9]

2-الأبعاد والقيم التي تحدد اتجاه التنمية :يرى الاقتصادي مايكل تودارو مؤلف كتاب التنمية الاقتصادية في العالم الثالث،أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية.إن الاتجاه الجديد في تعريف عملية التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية،وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات. ويمكن تحديدها في التالي:[10]

ا- **العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد:** وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن،وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر،وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص

العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية،ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية.

ب- **احترام الهوية** :وتعني أن يكون الشخص إنساناً مكرمًّا،فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية،وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً أساسيًّا في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية،أو الأصالة أو السيادة،وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى،ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.

ج - **الحرية والنمو الاقتصادي:** الحرية تتضمن هدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية،بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي.

3- الاستثمار الاجتماعي من ثراء المعنى إلى فقر الواقع العملي : ظل مفهوم التنمية حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي منحصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية،ولكن منذ بداية التسعينات تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوما جديدا للتنمية البشرية،بحيث أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها.كيف يمكن قياس التنمية؟ وما هي التحديات التي تواجه بلدان محور طنجة-جاكرتا النفطية في القرن الحالي لتحقيق التنمية البشرية؟ وما هي مقومات التنمية البشرية ؟

4-تحديات التنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين:حسب تصنيف الأمم المتحدة لسكان المعمورة طبقا لمقاييس التنمية البشرية،نجد أربعة فئات بحيث نجد عالم متقدم اقتصاديًا وبشريًا،وعالم متقدم بشريًا ومتخلف اقتصاديًا،وعالم متقدم بشريًا وفى سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي وعالم متخلف اقتصاديًا وبشريًا. فالعالم المتقدم الذي يمتلك تكنولوجيا المعرفة الحديثة،يجتهد من أجل الحفاظ على استمرار ريادته وتقدمه،سواء كان ذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبه أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية. ولعل ذلك سيكون منبعه يقين تلك البلدان بأن سر التقدم والرقى يكمن فيما تمتلكه من عقول قادرة على الإبداع والابتكار المستمر وسرعة الاستجابة للاحتياجات المتجددة التي تفرزها البيئة الدولية.أما بالنسبة للعالم النامي فإن مسيرته نحو معدلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم تعترضها العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة،وتتمثل أهمها فيما يلي:[11]

أ-مشكلة التطرف: إن التنمية البشرية تتقاطع مع ظاهرة الإرهاب،لأن مكافحة الإرهاب تحتاج إلى أموال طائلة وقدرات هائلة لغرض تجفيف منابع الإرهاب،وهذا قد يكون على حساب قطاعات أخرى مثل قطاع التربية و التعليم،وهذا ما يؤثر سلبا على التنمية البشرية.

ب- مشكلة قياس التنمية والنمو: يعبر مفهوم التنمية عن تطور واع موجه ومقصود بينما يحدث النمو تلقائيا وعفوياً،تتضمن التنمية محتوى اجتماعيا وماديا وحضاريا وسياسيا في آن واحد وبشكل مترابط،في حين يفتقر مفهوم النمو إلى مثل هذه المضامين[12].بالرغم من أن بعض الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع تركز على مستوى واحد من القياس،فإن قياس التنمية البشرية عدة مستويات ،فالمستوى الأول يتمثل فيما يسمى بدليل التنمية البشرية ويشمل عدة عناصر طول العمر ويمثله العمر المتوقع عند الميلاد،والمعرفة والتعليم ويمثلها معدل القراءة والكتابة عند البالغين،ومستوى المعيشة ويمثله متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،أما المستوى الثاني من القياس وهو المستوى التفصيلي فيشمل العديد من المؤشرات في مجالات مختلفة منها المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية،حركة المؤشرات الاجتماعية،دليل مكانة النساء،مؤشرات الرفاهية ونوعية الحياة،دليل مستوى المعيشة والدليل العام للتنمية [13].

ج- مشكلة الفقر : يعتبر الفقر أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحالي،حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء،ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية،وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية،سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحد الأدنى لمعيشة شعوبها.

د- مشكلة الأمية : فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي،فإن الموارد المحدودة والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية،هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير،ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائدًا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية شعار التعليم العالي للجميع.

و- أعباء التطور التكنولوجي : إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج جعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي؛مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها،وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة،حيث إن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعًا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية.

5- نظرن تحليلية لمواقع الدول العربية في التنمية البشرية : إن التفاوت الواضح على مستويات التنمية البشرية بين دولة عربية وأخرى له أثاره السلبية على التنمية المستدامة [14].

وتجدر الإشارة هنا أن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن عدد سكان العالم العربي سيصل 450 مليون نسمة خلال الخمسة عشر سنة القادمة بينما العدد الحالي 280مليون نسمة،منهم 65 مليون نسمة مازالوا أميين،تمثل النساء 66 % من هذا العدد،وهناك 10 مليون نسمة من الأطفال خارج النظام التعليمي،علما ان عدد الأطفال والشباب في المنطقة العربية أكبر من أي عدد لأي منطقة في العالم،ومع ذلك فان معدل العمر الإنساني هو اقل بكثير من المعدل العالمي والذي يبلغ 38 % تحت سن الرابعة عشر[15] .

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية إجراءات جريئة لتقليص الفوارق وتخفيف حدة المخاطر البيئية،هذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لهذا العام الذي يطلقه،اليوم،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.كما سجلت البلدان العربية تحسّناً كبيراً في دليل التنمية البشرية في ظل أنظمة تخضع للرقابة المركزية[16].

يشير التقرير إلى أن نصف سكان البلدان العربية هم من الشباب دون سن الخامسة والعشرين،وأن معدّل البطالة بين الشباب يفوق بكثير المتوسط العالمي. ففي مصر،حيث تصل نسبة الشباب العاطلين عن العمل إلى 25 في المائة سنة 2011،وهم من خريجي الجامعات الذين لم يستطيعوا إيجاد فرصة عمل بدوام كامل،وفي تونس حيث كان الثوار مصدر إلهام للربيع العربي،وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية،بحيث تبلغ هذه النسبة 30 في المائة وفقاً للتقرير في تونس،وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيّد الذي سجلته بلدان عربية عديدة،لا تزال المنطقة متأخرة عن مناطق أخرى في تمكين المرأة. [17]

وحسب دليل التنمية البشرية، تستهلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين و السعودية كميات من المياه تفوق بأضعاف معدّلات الاستدامة، بينما يبلغ الاستهلاك في الأردن و سوريا حد إجهاد الموارد المائية المتجدّدة، وهذا يسهم في تأجيج التوتر بين البلدان العربية والبلدان المجاورة. [18]، وتتصدّر قطر الترتيب العالمي من حيث مساهمة الفرد في انبعاث ثاني أكسيد الكربون تليها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت، فمن أصل البلدان الخمسة الأولى المسببة للتلّوث بثاني أكسيد الكربون أربعة بلدان من الخليج.[19]

ثالثا-نهوض محور طنجا-جاكرتا وتقدم البشرية في عالم متغير[20]

1-على مستوى المؤشرات الكلية: عموما يمكن القول أن مؤشرات التنمية البشرية تتكون من مؤشرات كمية و تشمل: مؤشر الفقر،مؤشر المرأة،مؤشر دخل الفرد من الناتج الوطني الخام،مؤشر الحالة السياسية،مؤشر الجنس،مؤشر التعليم،ومؤشر الصحة.أما المؤشرات الكيفية،التي تمثل دليل التنمية البشرية فتشمل،قياس المؤشرات الكمية بين فترة و أخرى،وذلك من خلال تحسن وتدهور أهم المؤشرات الكمية ومنها نصيب دخل الفرد،التحصيل العلمي،والرعاية الصحية،وضرورة تحديد القيم القصوى و القيم الدني لهذه المؤشرات،وهذا لمعرفة الوضع العام للتنمية في البلدان و الأقطار،ومن هذا المنطلق تعطى أهمية كبرى لمكانة المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية[21]

2-على مستوى مؤشر التعليم :يبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في المنطقة 6 سنوات،وهو يفوق بحوالى 1.3 سنة المتوسط في جنوب آسيا وافريقيا،ولكنه أقل بسنة ونصف من المتوسط العالمي،وبأربع سنوات من المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى،ويبلغ نصيب الفرد من الدخل 8,317 دولاراً بمعدل القوة الشرائية بدولار سنة 2005 تحل المنطقة العربية في المرتبة الثالثة بين ست مناطق من حيث الخسارة الإجمالية في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في توزيع المكاسب الإنمائية 25.4 في المائة،وهذا المعدل يفوق 2 بالمائة متوسط الخسارة في الدليل العالمي البالغ 23.3 في المائة،وتبلغ الخسارة الناجمة عن عدم المساواة أعلى معدّل لها في مجال التعليم 39.6 بالمائة ثم مؤشر الدخل 17.5 بالمائة.

3-مشاركة المرأة : انخفاض حصة المرأة في المقاعد البرلمانية 13 بالمائة وهي أدنى حصة نسبة إلى المناطق الأخرى،رغم أن الجزائر قامت بقفزة نوعية في مايخص مشاركة

المرأة في البرلمان و ذلك 143 امرأة من أصل حوالي 450 برلماني في المجلس التشريعي في الجزائر لسنة 2012،وانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة 22.8 في المائة وهي أيضاً أدنى نسبة مقارنة بالمناطق الأخرى.يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين عدم المساواة على أساس النوع الإجتماعي في ثلاثة أبعاد،الصحة الإنجابية ،التمكين ،والنشاط الإقتصادي،تقاس الصحة الإنجابية بمعدل وفيات الأمهات،ويقاس التمكين بحصة المقاعد البرلمانية التي ينالها كل جنس وبمستوى التعليم الثانوي والعالي لدى كل جنس،أما النشاط الاقتصادي يقاس بمعدل مشاركة كل جنس في سوق العمل.من خلال تقرير التنمية البشرية للسنة 2010 تم اضافة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يحدد أنواعا متعددة من الحرمان في الأسرة عينها مرتبطة بالتعليم والصحة ومستوى المعيشة، يعتمد كل من بُعدي التعليم والصحة على مؤشرين،بينما يعتمد بُعد مستوى المعيشة على 6 مؤشرات،يتم أخذ المؤشرات الضرورية لبناء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.[22]

4-على مستوى الصادرات : بلغ مجموع حصة المنطقة العربية من قيمة صادرات السلع والخدمات 546.6 مليار دولار،مايعادل 4 بالمائة من مجموع صادرات السلع في العالم، وقيمتها 13.6 تريليون دولار،وتتصدر السعودية ترتيب بلدان المنطقة في صادرات السلع،إذ بلغت قيمة صادراتها 245.9 مليار دولار في عام 2010 ،أي 59.4 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي في نفس السنة،أما الجزائر فبلغت صادراتها 57.1 مليار دولار،الكويت 50.3 مليار دولار،أي ما نسبته 43.8 بالمائة و 38 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدين،تسجل المنطقة العربية أدنى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان 52.6 بالمائة وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 65.8 في المائة،و يمكن ملاحظة فوارق كبيرة بين البلدان،إذ تتراوح نسبة العاملين إلى مجموع السكان بين حد أدنى قدره 41.2 في المائة في فلسطين وحد أقصى قدره 89.9 في المائة في قطر.

5-على مستوى سياسة التشغيل بلغ معدّل البطالة في المنطقة العربية أعلى مستوى له في مصر حيث يصل إلى 54.1 بالمائة، بعدها فلسطين حيث معدل البطالة 49.6 بالمائة،كما بلغ معدّل الرضا الإجمالي بنوعية الحياة في المنطقة 4.8 على مقياس يتراوح بين 0 و 10 وتحل المنطقة في المرتبة الثالثة على هذا الصعيد افريقيا،وجنوب آسيا،وقد أفاد 63.9 بالمائة من الذين قاموا بالتصويت على الاستطلاع بالرضا عن العمل بينما أفاد 67.6 بالمائة فقط بالرضا عن الظروف الاقتصادية في مجتمعاتهم،وهذان المتوسطان هما

أدنى من المتوسط العالمي البالغ 73 بالمائة و 78.9 بالمائة على التوالي.

رابعا–الإنسان محور الحضارة التنموية

1- التنمية مِنَ المفهوم الكَمّيِ إلى إنسان التنمية:لسنوات عديدة من القرن الماضي ظلت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي يُعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي،ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية،وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج،تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي،بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات،وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع،وأحياناً تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.[23]

2–إعادة بناء معنى التنمية : حاول البروفسور دودلي سيزر أن يصيغ سؤالاً مهمًّا حول معنى التنمية بقوله: السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام،أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين. وفي هذا السياق يضيف البروفسور إدغار أوبينس: إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع،إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية،ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة،بل أيضًا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء.[24]

3- الاستثمار الاجتماعي:ان المشكلة التي تطرح بالنسبة للبلدان النامية ليست مشكلة اقتصادية بالمفهوم الضيق للمصطلح و لكنها مشكلة نفسية و ثقافية قبل أن تكون اقتصادية،فعلاقات الديناميكية الاجتماعية عي التي تفرق بين بلد متطور بلد متخلف،لأن التنمية حاليا محدودة بمجال جغرافي و هي تعكس مجالا ثقافيا معينا فالتنمية بمفهومها لدى

البلدان النامية هي المادة و التكديس–في الواقع العملي– و هي تنمية قاصرة لان المنهج المستخدم في عملية التنمية يتضمن الأشياء و الإنسان و كان ينقصه البعد الخاص بالأفكار[25].فبلدان محور طنجة–جاكرتا أمامها أسلوبان لتحقيق اقتصاد التنمية إما الاعتماد على الاستثمار المالي بالوسائل المالية و هو استثمار كلاسيكي أثبتت البلدان النامية عدم نجاحها فيه و هنا يكمن المشكل أمام تدفق رؤوس الأموال بحيث سوف تصادف هذه البلدان مشكلة البحث عن الأموال من اجل الاستثمار و الاعتماد على رأس المال في التراكم من أجل رفع متوسط الدخل الفردي.[26]

وعليه فالطريقة بالنسبة للبلدان العربية عموما و الجزائر على الخصوص ما هو إلا الاستثمار الاجتماعي للوصول إلى تحقيق اقتصاد القوت و اقتصاد التنمية و ذلك عن طريق تحويل العوامل الاقتصادية من إطار القوة و السكون إلي إطار العمل و الحركية أي بتوجيه عناصر الإنتاج عن طريق التخطيط الدقيق ومالك بن نبي يرى أن البلدان النامية في حاجة الى ثورة ثقافية لتحريك النفوس فالتنمية،فالتخلف الاقتصادي مصدره التخلف الذهني و بطالة العقول .فكل شيء ينتظر الإنجاز عندنا،و لذلك لابد من استثمار السواعد و العقول و الساعات و الدقائق وكل شيء من التراب لتحقيق الحركية الاقتصادية و الاستثمار المالي لا يعتبر إلا قضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي. إن الإقلاع الاقتصادي يجب إن ينطلق من مخططات تنموية ترى الواقع الإنساني ببعده الاقتصادي و أي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين و نحاول إنجازه بوسائل غيرهم معرض للفشل من الناحية العملية.[27]

4 –الاستثمار الاجتماعي في ظل الحكم الرشيد :نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية الإنسانية المستدامة،على اعتبار أن الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة،ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل وتبيئة خصوصاً في المنطقة العربية، يتألف إعلان الحق في التنمية على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية،أي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية. وتبني تدابير سياسية وتشريعية وغيرها على المستوى الوطني والدولي،لتطبيق الحق في التنمية. ترسيخ الحكم الرشيد القائم على المشاركة،المساءلة،والشفافية. [28]

خامسا–محاولة بناء سياسة لتنمية بشرية متكاملة على مستوى محور طنجة–جاكرتا

إذا ما أخذت الحكومات بعين الاعتبار العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وأن يصبح الاقتصاد التكاملي لا السياسة عنصر جوهريا يحدد وجهة الفكرة الأفروأسيوية،يمكن مواجهة محور الصناعة،ليست على أساس المنافسة الاقتصادية من أجل وضع انفجاري ،بل منافسة تحمل طابع التعايش في إطار تكتلات اقتصادية تأخذ طابع العالمية. نتكلم على فكرة بناء سياسات تنمية بشرية متكاملة على مستوى محور طنجة–جاكرتا،و بناء التعاون الاقتصادي والسياسي والخروج من نطاق الاقتصاد الوطني المحدود إلى اقتصاد جهوي،لبناء التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية. [29]

1- اشكالية الحقوق والوجبات :نقف اليوم في ساعة الاختيار وحانت معها ساعة مسؤولية النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي ومسؤولية القادة السياسيين،فالبلدان محور طنجة–جاكرتا هي اليوم أمام مشاكل عضوية تفرضها الحالة العالمية،فمسؤوليات النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي والقادة السياسيين مسؤولية صعبة جدا أمام ما يصادفهم من عقبات سوف تصادفهم العقبات أولا في الإطار النفسي حيث يكون الأمر أمر تخليص الشعوب من تورط مزدوج،ففي مرحلة الهدم أي في الطريق إلى الهدف الجوهري وهو عملية التنمية يجب إشراك العاملين في التفكير و التخطيط والتنفيذ والأهداف هي التي تحدد الوسيلة لبلوغ التنمية،ومن أجل مواجهة المشاكل العضوية كلها في مرحلة النمو والتشييد،فإن الاختيار يرتكز فيها أساسا على مناهج السهولة أو مناهج التقشف وبتقديم الواجبات على الحقوق ،هذا الأسلوب يحدد السلوك السياسي والأخلاقي للمجتمع النامي وخاصة سياسته في استثمار موارده بحيث هناك علاقة بين الحقوق والواجبات تسيطر على جميع نواحي التطور الاجتماعي ومن هذا المنطلق يمكن إيجاد ثلاثة نماذج للمجتمعات يعبر عنه مالك بن نبي بالعلاقة الجبرية التالية: (واجب + حق = الصفر)،هذه الصورة في الجبر تسمى اللامعادلة،وتعني أنه إذا كان الواجب أكبر من الحق كانت النتيجة إيجابية أي فوق الصفر،وإن كان الحق أكبر من الواجب كانت النتيجة سلبية أي تحت الصفر و إن كانا متكافئين كان الناتج صفرا.

وتحت هذه الصورة توضح العلاقة أن اختيار مجتمع يعني بالنسبة له نموا صاعدا ويقصد بذلك النهضة،حين يكون الاختيار في الصورة الجبرية إيجابيا وهذا الاختيار يتفق في التخطيط الاقتصادي مع زيادة قوى الإنتاج بالنسبة لحاجات الاستهلاك وتدل هذه الزيادة

على إمكانيات الاستثمار لدى المجتمع وإذا كان الاختيار سلبيا لبلد ما فإنه يدل على أنه نموذج المجتمع المتخلف ،وبين هذين الاختيارين يوجد نموذج ساكن يقف بين النهضة والتقهقر بصورة اختيار فيه نعم و لا وتساوي صفرا في العلاقة الجبرية.هناك نقطة انحراف كانت و لازالت تمر بها بلدان المحور تختلف وجهات النظر حول هذا الانحراف بين الاقتصاديين،بينما مالك بن نبي يرى أن الخلل في التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي ومن أهم مظاهر الانحطاط و التخلف : [30]

– اللافعالية، والخلل في شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال عدم الفصل بين عالم الأشخاص،عالم الأشياء،عالم الأفكار،بحيث نجد طغيان عالم الأشياء و عالم الأشخاص على عالم الأفكار.ومن خلال تحديد نقطة الانحراف و تحديد نقطة الانطلاق فأن نطاق التغيير الاقتصادي ينصب حول الفئات التي يمسها التغيير الاجتماعي بالدرجة الأولى:

ا– تكوين إنسان التنمية : تؤكد العديد من الدراسات بأن العنصر البشري يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية برمتها.يجب تكوين الفرد حتى يكون منتجا من الناحية العقلية حتى يتحقق النمو الاجتماعي،لأن مالك بن نبي كان يرى أنه ليس الوسائل المادية والإمكان المالي هي الوسائل التي تفتقدها البلدان النامية والمتخلفة فحسب لصناعة جوارب مثلا،بل أنها تفتقد أيضا للاستعداد العقلي الذي يحقق لها هذه الغاية فلكي يحدد الرجل الأفروأسيوي وجهته الاقتصادية ،يجب أن يتخلص من القابلية للاستعمار أو بمفهوم آخر من العامل المقلل. [31]

ب–الزامية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:–التراب–: يقصد بالتراب كل شئ على الأرض وفي باطنها ويعتبر هذا العنصر عنصرا من عناصر البناء الاقتصادي،إذا ما تم استغلاله لصالح المصلحة العامة و في خدمة التنمية المتكاملة و قيمة هذا العنصر تكمن في كيفية استغلاله و تحويله من مادة خام إلى مواد مصنعة وفق الشكل الذي تتطلبه التنمية وعن طريق الفعالية في توظيفه.

ت–حتمية استغلال عنصر الزمن: تحدد فكرة الزمن بمعنى التـــأثير والإنتاج و ذلك عندما يتحول إلى ساعات عمل،فعندما يتم استغلال الوقت يتحول إلى استثمار اجتماعي،و ذلك عندما يتم تحويله إلى زمن اجتماعي بحيث يدمج في جميع العمليات الصناعية و الاقتصادية،ففي التجربة الألمانية مثلا نجد أن عملية التجنيد الإجباري على الشعب الألماني و التطوع يوميا ولمدة ساعتين يؤديها كل فرد زيادة على عمله اليومي و

بالمجان و من أجل الصالح العام تحققت المعجزة الألمانية و عادت الحياة الاقتصادية الاجتماعية والتي لم يبق لديها بعد الحرب العلمية الثانية سوى العناصر الثلاثة :الإنسان،التراب و عنصر الزمن.

تتفق هذه النظرة لمالك بن نبي مع مضمون الإدارة العلمية التي يعتبرها فريدريك تايلور و هو المؤسس لها و التي تهدف إلى تحقيق كفاية أداء العنصر البشري و الإمكانيات المادية المستخدمة في الإنتاج و ترتيب أدوات الإنتاج ترتيبا منطقيا عن طريق دراسة الوقت و الحركة،بمعنى إنجاز العمل المطلوب في أقصر وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

ث-ضرورة توجيه المجتمع: إن المجتمع هو نتاج لتركيب العوالم الثلاثة: الأشياء الأشخاص،الأفكار،فالعمل المشترك لهذه العوامل طبقا لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار و يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء و من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص.هذه الشروط تبدأ بتوجيه الإنسان و مجالاته عن طريق التخطيط الدقيق أضف إلى ذلك إلى توجيه العمل و رأس المال.

سادسا- الاستنتاجات:

إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدم محور طنجة-جاكرتا هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملون منذ عهد مضى رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركية الاقتصادية،وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل فرد منا على قيمة الحس المشترك و أدرك انه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك مثل عازف داخل جوق موسيقي .إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة،قد أدى إلى الورطة و إضاعة الوقت و الاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة .

لقد كان الاعتقاد ومازال سائدا،على أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسألة أموال ومخططات وتعاون دولي،متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء و المعادلات الاجتماعية لؤلئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل،وان الأفكار و الذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال و المواد الأولية و العتاد.

إن القضية كانت ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع يمكنه من خلال ذلك استعمال إمكانياته الذهنية و الجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة

اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي مبني على سؤالين أساسيين لماذا نخطط ؟ وكيف؟

ان التنمية عموما هي ليست هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين ،ولن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة ،إن أي مبدأ اقتصادي فعال إذا دخل في صراع مع معادلته الفردية التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه ،لأمر يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما بحل المعادلة الاقتصادية فقط ، ولكن يجب تكييفها مع معادلة فردية محددة .لذلك يجب الربط بين القيم الثقافية و الأخلاقية والسلوك الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

عملية التنمية لا يمكن أن تكون بغير الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي خاصة في مجال الموارد البشرية وبعض المشاكل الاقتصادية يمكن علاجها عن طريق تحسين محيط العمل لتجاوز بعض التحديات الداخلية داخل هذا المحور.ويمكن القيام بالإجراءات الآتية لمساعدة حكومات محور طنجا–جاكرتا في تحقيق الأهداف:[32]

–وضع اجراءات قوية بما في ذلك تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي،وإيجاد بيئة مواتية لأنشطة الأعمال،وبناء رأس المال البشري،وسيادة القانون.

–يجب ألا تصبح سياسات التشغيل عقبة أمام خلق وظائف العمل،ويجب أيضا توفر الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفاً وحرمانا في المجتمع.

–لابد للحكومات أن تحدد الوظائف التي يمكن أن تعود على التنمية بأقصى فائدة في ظل الأوضاع الخاصة بكل بلد،وإزالة أو موازنة المعوقات التي تمنع القطاع الخاص من خلق المزيد من هذه الوظائف.

–التوصيات والاقتراحات:

– ابتكار آليات جديدة لبناء تنمية بشرية متكاملة بين أقطار البلدان الإسلامية الواقعة على محور طنجة–جاكرتا،وذلك من خلال:

– دعم التعاون والتكامل الإقليميين في ميدان التربية والتعليم،ولجميع أطوار التعليم؛

– تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و الاقليمي؛

– توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والتوسع في مشروعات الضمان الاجتماعي، يمكن أخذ التجربة الجزائرية من خلال بطاقة الشفاء مثلا نموذجا؛

– دعم وتشجيع القطاع الخاص الوطني ليساهم في التعليم والتكوين المهنيين ليأخذ دوره في عملية التحول نحو اقتصاد السوق؛

– التوسع في برامج التدريب والتأهيل عن طريق الاستثمار الاجتماعي في البشر بمختلف الصناعات والمهن المنتجة ؛

– ضرورة العمل المشترك للارتقاء بمستوى التعليم و الرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية؛

– يجب الاهتمام بالمؤشرات الكمية للتنمية البشرية مثل مؤشر الفقر،مؤشر دخل الفرد من الناتج الوطني الخام،مؤشر الحالة السياسية،مؤشر التعليم،ومؤشر الصحة.لذلك نرى أن هناك حتمية لنهوض محور طنجا–جاكرتا يجب أن ينصب التركيز والاهتمام بهذه المؤشرات لتقدم البشرية في عالم متغير،من خلال القيام بسياسات تنموية بشرية شاملة،متكاملة،مستدامة.

الهوامش:

[1]علي عبد الرازق جلبي،التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء و دروس، جامعة عين شمس مركز الدراسات المعرفية، الإسكندرية، 2008

[2]فريد خليل الجاغوني دراسة إحصائية لديناميكية مؤشر التنمية البشرية على مستوى بلدان العالم والبلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25،العدد الأول ،2009

تقرير الإسكوا : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار و تحليل مقارن، 2005[3]

[4]علي فاضل جابر تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم المحاسبية بالأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2007

[5]طلال أبو غزاله،محاسبة الموارد البشرية، المنامة،البحرين،2005،

[6] لعيبي هاتو خلف البوعلي، إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المصارف التجارية العراقية، مذكرة ماجستير محاسبة ، كلية إلا دارة والاقتصاد ،الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2011

شنوف شعيب ، قراءة في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان الإسلامية من خلال فكر مالك بن نبي ،ماليزيا،سبتمبر2011 [7]

[8] شنوف شيعب،الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر

[9]صدر أول تقرير للتنمية البشرية في عام 1990م،ويعد تقرير التنمية البشرية مطبوعة مستقلة تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويُنشر كل عام،

[10]محمد شريف بشير،التنمية الاقتصادية،من المفهوم المادي إلى الأبعاد الإنسانية، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية،بروناي،2006

[11]سيد عبد العزيز، التنميـــــة البشريـــة من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع2000، www.onislam.net

[12]عبد الواحد بن خالد الحميد ،سـياسات العمل، وتحديات القرن الواحد والعشرين، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020 ، 2002

[13] محمد عدنان وديع ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1997.

[14] تقرير الأمم المتحدة 2002،.

[15] علاء محمود التميمي . العرب وتقرير التنمية البشرية 2008،من خلال الموقع: www.academy.org.ao

[16]تقرير التنمية البشرية ،2011

[17]تقرير التنمية البشرية ، 2011

[18]تقرير التنمية البشرية ، 2011

[19]تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، كوبنهاغن،نوفمبر 2011 ،نقلا عن الموقع الالكتروني التالي: http://hdr.undp.org

[20]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2013

[21]عبد الله خديجة ،أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية،سرت،ليبيا،نوفمبر 2009

[22]تقرير التنمية البشرية للسنة 2010

[23]محمد شريف بشير، التنمية مِنَ الكَمِّ إلى الإنسان، جامعة بترا، ماليزيا، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2086، 2008

[24]محمد شريف بشير،التنمية الاقتصادية،من المفهوم المادي إلى الأبعاد الإنسانية، 2006

[25]مالك بن نبي،ميلاد مجتمع،ص21 ومابعدها

[26]مالك بن نبي،الفكرة الأفروسيوية،من خلال مؤتمر بندونغ،

[27]دادي ناصر عدون،شعيب شنوف،الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية،الجزائر ،2003

[28] أنظر : المدونة الخاصة بأعمال مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة

[29] دادي ناصر عدون و شعيب شنوف، 2003

[30] شنوف شعيب،الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر1994-2001

[31]مالك بن نبي،ميلاد مجتمع

[32]*تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف تمثل ركيزة أساسية للتنمية.*